سلسلة
مواضيع الساعة

REMALD

المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية

حقوق الإنسان بالمغرب: ملاءمات دستورية وقانونية

ذ. عبد العزيز لعروسي

أستاذ القانون الدولي والعلوم السياسية بجامعة محمد الخامس- الرباط

130

2025

المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية شريك LexisNexis

منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية
سلسلة «مواضيع الساعة»

حقوق الإنسان بالمغرب: ملاءمات دستورية وقانونية

الفهرس

- مقدمة عامة 23
1. المدخل الدستوري 30
2. مدخل الملاءمة 31
3. مدخل حقوق الإنسان 33
4. مدخل القانون الدولي الإنساني 34
5. مدخل الديمقراطية 35
6. مدخل السياسات العامة 36
7. المدخل القضائي 37
8. مدخل التعاون الدولي والممارسة الاتفاقية 38
9. مدخل الكونية والخصوصية 39
10. المدخل المنهجي 42

- القسم الأول : المكانة القانونية للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان المصادق عليها ... 47

• الفصل الأول: الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الداخلي في ضوء مستجدات دستور 2011 53

المبحث الأول : العلاقة بين القانون الداخلي والاتفاقيات الدولية 53

- الفرع الأول: نظرية ثنائية القانون Dualisme 54

أولا: الملاءمة 56

DAR AL AFAK
COPY

ثانيا: الإحالة 61
ثالثا: الإدماج 62
- الفرع الثاني: نظرية وحدة القانون Monisme 66
أولا: نظرية الوحدة في ضوء سمو القانون الدولي 67
ثانيا: نظرية الوحدة في ضوء سمو القانون الداخلي 68
- الفرع الثالث: نظريتين أم ثلاث؟ 69
المبحث الثاني: مكانة الاتفاقيات الدولية في التشريع الداخلي 71
- الفرع الأول: المدخل الدستوري لتحديد مكانة الاتفاقيات الدولية 71
أولا: دور القضاء الدستوري في مراقبة دستورية المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان: قراءة في اختصاصات الغرفة الدستورية، المجلس الدستوري، والمحكمة الدستورية 83
1. من الغرفة الدستورية الى المجلس الدستوري 83
2. من المجلس الدستوري إلى المحكمة الدستورية 85
ثانيا: قيمة الاعتراف الدستوري بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان 86
- الفرع الثاني: النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في ضوء الملاءمة الدستورية ... 88
أ - الحصانة المرتبطة بالصفة الرسمية للأشخاص 88
ب - تحديد العقوبات والقانون الواجب التطبيق 90
المبحث الثالث: مرتكزات الإدماج القانوني للاتفاقيات الدولية في القانون الوطني 93
- الفرع الأول: المدخل التشريعي للإدماج 93
أ - قانون الجنسية المغربية 93
ب - القانون المنظم لمهنة المحاماة 94
ج - القانون المتعلق بتسليم المجرمين الأجانب 94
د - القانون المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة 95
هـ - مدونة التجارة 97
و - القانون المتعلق بممارسة بعض الأعمال 98
ز - قانون المسطرة الجنائية 98
- الفرع الثاني: آثار إدماج الاتفاقيات الدولية في القانون الوضعي 99

1. الآثار السياسية للإدماج 99
2. الآثار القانونية للإدماج 100

• **الفصل الثاني: إبرام الاتفاقيات الدولية في القانون المغربي** 103
المبحث الأول: مسطرة إبرام الاتفاقيات الدولية 103
- الفرع الأول: المفاوضات 106
- الفرع الثاني: الوظيفة القانونية للمعاهدات في ضوء مسطرتي التوقيع والتصديق 107
أولا: التوقيع 108
ثانيا: التصديق 110
- الفرع الثالث: تسجيل وإيداع ونشر المعاهدات 114
أ- نشر المعاهدات الدولية 114
ب - تسجيل وإيداع المعاهدات الدولية 117
المبحث الثاني: مسؤولية الدولة الناشئة عن قبول الارتباط بالاتفاقيات الدولية 118
- الفرع الأول: مسؤولية الدولة ومبدأ الرضائية 120
أولا: التدليس والإكراه على قبول الارتباط بالمعاهدة 120
أ- الإكراه الممارس على الدولة 121
ب - الإكراه الممارس على ممثل الدولة 121
ثانيا: الخطأ والإرشاء الملازمين لعملية الارتباط بالمعاهدة 122
- الفرع الثاني: مسؤولية الدولة في ضوء التنفيذ المؤقت للمعاهدة 122
- الفرع الثالث: حدود مسؤولية الدولة في حالة قطع العلاقات الدبلوماسية 124
المبحث الثالث: الأجهزة الوطنية المختصة بإبرام الاتفاقيات الدولية: تدبير مجالات التدخل 125
- الفرع الأول: الأجهزة الدستورية 126
1. المؤسسة الملكية 126
2. المؤسسة البرلمانية 128

- الفرع الثاني: الأجهزة التقنية 130
1. وزارة الشؤون الخارجية والتعاون 130
2. الأمانة العامة للحكومة 132

• **الفصل الثالث: انخراط المغرب في المنظومة الحقوقية الدولية بين متغيري السياسة الداخلية والخارجية** 135

المبحث الأول: المحددات الخارجية 136
- الفرع الأول: متغيرات السياسة الدولية 137
الفقرة الأولى: حقوق الإنسان قبل الحرب العالمية الثانية 137
الفقرة الثانية: تدويل حقوق الإنسان بعد الحرب العالمية الثانية 139
- الفرع الثاني: آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان 141
الفقرة أ - مجلس الأمن 141
الفقرة ب - الجمعية العامة 142
الفقرة ج - المجلس الاقتصادي والاجتماعي 143
1. مجلس حقوق الإنسان 143
2. لجنة «مركز المرأة» 147
- الفرع الثالث: اشتراطية حقوق الإنسان في جدول أعمال السياسة الخارجية ... 148
الفقرة الأولى: حضور حقوق الإنسان في السياسة الخارجية 149
الفقرة الثانية: حقوق الإنسان والمساعدات الخارجية: أية اشتراطية؟ 150

المبحث الثاني: المحددات الداخلية 156
- الفرع الأول: المتغيرات السوسيو-اقتصادية 156
- الفرع الثاني: المتغيرات الديمقراطية: تدبير المجالين الحقوقي والسياسي 157
- الفرع الثالث: إعادة إنتاج المشروعية الحقوقية: تدبير الملفات العالقة 164
الفقرة الأولى: هيئة الإنصاف والمصالحة كآلية لتدبير المشروعية الحقوقية 164
الفقرة الثانية: قراءة في توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة 166
المحور الأول: على المستوى الدستوري 166

المحور الثاني: الإستراتيجية الوطنية لمناهضة الإفلات من العقاب 167
المحور الثالث: توطيد دعائم دولة القانون 167
المحور الرابع : على مستوى آليات التتبع 168
1. المرجعية الوطنية 174
2. المرجعية الدولية 174
المبحث الثالث: حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية: تدبير التنازع 176
- الفرع الأول: جدلية حقوق الإنسان بين الخصوصية والعالمية 177
- الفرع الثاني: تكاملية حقوق الإنسان 181
- الفرع الثالث: المداخل المعتمدة من طرف المغرب لتدبير إشكالية العالمية والخصوصية 182
1. مدخل الملاءمة 182
2. مدخل التقارير الحكومية الدورية 183
3. المدخل الدستوري 183
4. مدخل الحوار الحضاري 185
• الفصل الرابع: المصادقة على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان بين التقارير الحكومية الدورية والتقارير الموازية 189
المبحث الأول : المصادقة مدخل أساسي لاستكمال انضمام المغرب إلى المنظومة الحقوقية الدولية 189
- الفرع الأول: الاتفاقيات التي صادق عليها المغرب 190
1. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 191
2. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 191
3. الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري 192
4. اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملات أو العقوبات القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة 192
5. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 193
6. اتفاقية حقوق الطفل 193

DAR AL AFAK
COPY

7. الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم..... 194
8. البروتوكول الاختياري بشأن اتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة..... 195
9. بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية..... 196
10. البرتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع واستغلال الأطفال في البغاء والمواد الإباحية..... 196
11. الاتفاقية المتعلقة بالمظاهر المدنية للاختطاف الدولي للأطفال..... 197
12. البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية..... 198
13. البرتوكول الاختياري بشأن اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب العقوبات والمعاملات القاسية، اللاإنسانية أو المهينة..... 198
14. البروتوكول الاختياري بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة..... 200
15. اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة..... 200
16. البرتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة..... 201
17. الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري..... 202
• اتفاقيات جنيف الأربع لسنة 1949..... 203
• البروتوكولان الإضافيان لمعاهدات جنيف الأربع لسنة 1949..... 204
- الفرع الثاني: بعض الاتفاقيات التي لم يصادق المغرب عليها بعد..... 204
• البرتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية..... 204
• البرتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة..... 204
• اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية..... 205
• اتفاقية أوطاوا لمنع استعمال، تخزين، إنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها..... 205
• الاتفاقية الدولية لمناهضة جريمة الفصل العنصري..... 205
• النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية..... 205

المبحث الثاني: اللجان الدولية المنبثقة عن اتفاقيات حقوق الإنسان المصادق عليها 206
- الفرع الأول: اللجان ذات الصلة بالاتفاقيات العامة 206
1. اللجنة المعنية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 206
أ - إنشاء اللجنة 207
ب - تركيبة واختصاصات اللجنة 207
2. اللجنة المعنية بحقوق الإنسان 207
أ - تركيبة اللجنة 208
ب - اختصاصات اللجنة 208
- الفرع الثاني: اللجان المنبثقة عن الاتفاقيات الخاصة 211
1. لجنة مناهضة التعذيب 211
2. تركيبة اللجنة 211
3. اختصاصات اللجنة 212
أ - دراسة تقارير الدول المتعاقدة 212
ب - إجراء التحقيق بشأن ممارسة التعذيب في الدول الأطراف 212
ج - استلام ودراسة البلاغات الحكومية والفردية بشأن ممارسة التعذيب 213
4. اللجان المنبثقة عن الاتفاقيات المتعلقة بمناهضة التمييز 214
أ - لجنة القضاء على التمييز العنصري 214
ب - لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 216
المبحث الثالث: التقارير الحكومية والتقارير الموازية في ضوء توصيات أجهزة رصد المعاهدات 224
- الفرع الأول: قراءة في التقارير الحكومية 225
أولا: التقارير المتعلقة بإعمال الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل 225
1. على المستوى المعياري 226
2. على المستوى المؤسساتي 226
ثانيا: التقارير ذات الصلة بإعمال اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 229

ثالثا: التقارير ذات الصلة بإعمال الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري 237
رابعا: التقارير المنبثقة عن اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملات أو العقوبات القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة 239
خامسا: التقارير المقدمة بموجب الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية ... 241
- الفرع الثاني: قراءة في التقارير الموازية 247
أولا: المنظمات الوطنية غير الحكومية 250
1. المنظمة المغربية لحقوق الإنسان 251
أولا: على مستوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 252
ثانيا: على مستوى تجريم التعذيب والعقوبات أو المعاملات القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة 255
ثالثا: على مستوى حقوق الإنسان المدنية والسياسية 260
ثانيا: الجمعية المغربية لحقوق الإنسان 264
أ - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 265
ب - الحقوق المدنية والسياسية 268
ج - حقوق العمال المهاجرين 271
ثالثا: المنظمات الدولية غير الحكومية 272
أ - منظمة العفو الدولية 272
ب - الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDH) 276
- الفرع الثالث: الاتجاه العام لنظام التقارير في ظل واقع السياسة الحقوقية 285
أولا: المبادئ التوجيهية لنظام التقارير 285
ثانيا: المغرب وآلية الاستعراض الدوري الشامل 287
ثالثا: نظام التقارير وحركية السياسة الحقوقية 289
- الفرع الرابع: مدى تجاوب التقارير الحكومية مع توصيات أجهزة رصد المعاهدات 294
خاتمة القسم الأول 297

القسم الثاني الممارسة العملية لملاءمة الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان مع التشريع الداخلي 299

• الفصل الأول: مرتكزات السياسة الحقوقية في مجال الملاءمة وحدودها 305

المبحث الأول: التشريعات ذات الأولوية ضمن أوراش الملاءمة 306

- الفرع الأول: تحديد الأولويات في مجال الملاءمة 308

أولا: إصلاح مدونة الحريات العامة 309

1. قانون الجمعيات 310

2. قانون التجمعات العمومية 315

3. القانون المتعلق بالصحافة والنشر 319

ثانيا: إصلاح القانون المنظم للسجون 323

1. مظاهر ملاءمة قانون السجون للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان 324

ثالثا: إصلاح الإطار القانوني المنظم للسجون بالمغرب: دور المجلسين الاستشاري والوطني لحقوق الإنسان 333

رابعا: القوانين المتعلقة بحقوق الطفل 340

1. مظاهر ملاءمة التشريع المغربي مع المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الطفل 341

2. دور المرصد الوطني لحقوق الطفل في ملاءمة القوانين ذات الأولوية ... 353

- الفرع الثاني: المسطرة المتبعة بصدد الملاءمة 366

1. المستوى الأول: الملاءمة القبلية 367

أ - تحديد مفهوم مشاريع النصوص ذات الصلة بحقوق الإنسان 369

ب - تحديد الجهة التي تحيل مشاريع النصوص على المجلس الوطني لحقوق الإنسان 369

2. المستوى الثاني: الملاءمة البعدية 370

- الفرع الثالث: ما تمت ملاءمته: قراءة في الحصيلة 372

المبحث الثاني: من يتخذ المبادرة في مجال ملاءمة القوانين 373

- الفرع الأول: المبادرة الملكية 373

DAR AL AFAK
COPY

- الفرع الثاني : المبادرة الحكومية 381
- الفرع الثالث: المبادرة البرلمانية 385
- الفرع الرابع: مبادرات المجتمع المدني 388
المبحث الثالث: تقييم السياسة الحقوقية من خلال رصد معيقات وآفاق الملاءمة 390
- الفرع الأول: الصعوبات السياسية والقانونية 392
- الفرع الثاني: الصعوبات المسطرية والتنظيمية 395
- الفرع الثالث: آفاق ملاءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة... 398

• **الفصل الثاني : دور مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في ملاءمة التشريع الداخلي مع الاتفاقيات الدولية** 401
المبحث الأول: المؤسسات الوطنية – نظرة تأصيلية– 402
- الفرع الأول: بدايات تشكل المؤسسات الوطنية 402
- الفرع الثاني: تعريفها 403
- الفرع الثالث: معايير الأداء الفعال للمؤسسات الوطنية ومسؤولياتها 404
أولا: الاستقلالية 405
ثانيا: تحديد الاختصاصات 406
ثالثا: الامتداد الجغرافي للمؤسسات الوطنية وسهولة الوصول إليها 406
رابعا: خضوع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للمساءلة 408
- الفرع الرابع: أهدافها ومسؤولياتها 409
أ- تعزيز الوعي بحقوق الإنسان 409
ب - جمع وإصدار وتوثيق ونشر المواد المتعلقة بحقوق الإنسان 409
ج - الانفتاح على وسائط الإعلام وتشجيع المبادرات المجتمعية 410
ا. إقامة علاقات تعاون مع التنظيمات المعنية بحقوق الإنسان 411
المبحث الثاني: مجالات تدخل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان: نموذج المجلس الوطني لحقوق الإنسان 414

- الفرع الأول : على مستوى الحكومة 416
1. مهمة تقديم المشورة إلى الحكومة ومساعدتها 417
2. مهمة التعاون بشأن المسائل الوطنية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان 419
- الفرع الثاني: على مستوى البرلمان 425
1. إسهامات المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الممارسة التشريعية للبرلمان ... 426
- الفرع الثالث: على مستوى المنظمات غير الحكومية 431
1. الطابع المميز لانفتاح المجلس الوطني على المنظمات غير الحكومية 431
أ – التكريس القانوني لعلاقة المجلس الوطني مع المنظمات غير الحكومية 432
ب – مجالات تعاون المجلس الوطني مع المنظمات غير الحكومية 432
المبحث الثالث: مقاربة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من خلال تدبير مجالات الاختصاص .. 436
- الفرع الأول: تنازع الاختصاصات 436
1. قراءة في الظهير المؤسس للمجلس الوطني لحقوق الإنسان 437
2. قراءة في المرسوم المحدث للوزارة المكلفة بحقوق الإنسان سابقا 441
3. قراءة في اختصاصات المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان 443
- الفرع الثاني: التضخم المؤسساتي 445
أولا : اختصاصات مؤسسة الوسيط بشأن حماية الحقوق والحريات 446
أ – علاقة مؤسسة الوسيط بالقضاء الإداري 448
ب – علاقتها بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان 452
- الفرع الثالث: نحو تدبير حركية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان 453
أ – على المستوى الداخلي 456
ب – على المستوى الدولي 458

- **الفصل الثالث: ملاءمة التشريع الوطني ومسألة التحفظات الواردة على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان** 461

المبحث الأول: التحفظات في ضوء الممارسة الاتفاقية المغربية 462

- الفرع الأول : ماهية التحفظ وأنواعه 462
أ - تحديد مفهوم التحفظ 462
ب - أنواع التحفظات 464
أ - تحفظات مسطرية 465
ب - تحفظات جوهرية 476
- الفرع الثاني: التمييز بين التحفظات والإعلانات التفسيرية 483
- الفرع الثالث: نحو دينامية جديدة تروم مراجعة التحفظات والتصريحات 485
أولا: رفع التحفظات 485
أ - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 485
ب - الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري 487
ج - اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملات أو العقوبات القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة 487
ثانيا: معطى استبدال التحفظات بإعلانات تفسيرية 488
أ - على مستوى اتفاقية حقوق الطفل 488
ب - على مستوى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 488
ثالثا: التصريحات بين معطيي المراجعة والسحب 488
المبحث الثاني: التباين في طبيعة التحفظ مع موضوع المعاهدة 489
- الفرع الأول: مدى تماشي التحفظ مع موضوع المعاهدة 490
- الفرع الثاني: في بيان أسباب فتح باب التحفظات 492
- الفرع الثالث: آثار التحفظات وموقف هيئات رصد المعاهدات منها 493
المبحث الثالث: التحفظات بين نظام المنع والقبول والاعتراض 496
- الفرع الأول: نظام القبول 498
- الفرع الثاني: نظام الرفض 498
- الفرع الثالث: نظام سحب التحفظات 499
- الفرع الرابع: نظام الاعتراض على التحفظات 503

• الفصل الرابع: الاتفاقيات الدولية والقانون الداخلي من خلال الاجتهادات القضائية ... 511

المبحث الأول: موقف القضاء من مسألة التعارض بين الاتفاقيات الدولية والتشريع الداخلي ... 512

- الفرع الأول: الإكراه البدني بين المواثيق الدولية والقوانين الداخلية 513

أولا: على مستوى محاكم الموضوع 513

ثانيا: على مستوى محكمة النقض 516

- الفرع الثاني: مدى التزام القضاء بتطبيق المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان 523

- الفرع الثالث: دور القاضي الوطني في تفسير المعاهدات الدولية 531

1. تفسير القضاء المغربي للقواعد القانونية المنظمة للأحوال الشخصية 533

2. تفسير القضاء الوطني للاتفاقيات المنظمة للزواج المختلط 542

المبحث الثاني: الحماية القضائية لمعايير حقوق الإنسان المتفق عليها عالميا 545

- الفرع الأول: الاجتهاد القضائي الجنائي وحماية حقوق الإنسان 546

أولا: مظاهر ملاءمة التشريع الجنائي مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان 548

1. مبدأ قرينة البراءة 549

ثانيا: نماذج من الاجتهاد القضائي الجنائي 553

أ - رقابة القضاء الجنائي على أعمال النيابة العامة 553

ب - رقابة القضاء الجنائي على وسائل الإثبات وتعليل الأحكام 555

ج - إخضاع قواعد الحراسة النظرية لرقابة القضاء الجنائي ضمان للحقوق والحريات 558

- الفرع الثاني: الاجتهاد القضائي الإداري وحماية الحقوق والحريات 560

أولا: الطابع المميز لملاءمة القضاء الإداري مع الحقوق والحريات 562

ثانيا: نماذج من اجتهادات القضاء الإداري الضامنة لحقوق الإنسان 563

أ - حماية الحق في الملكية 563

ب - حماية الحق في حرية التجول 565

ج - حماية الحق في التعليم والثقافة 567

- الفرع الثالث: الاجتهاد القضائي الاجتماعي وحماية حقوق الإنسان..... 572
أولا: مظاهر ملاءمة القانون الاجتماعي مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان .. 573
أ- نماذج من الاجتهاد القضائي الاجتماعي..... 579
1. حماية الحرية الشخصية للأجير..... 579
2. حماية الأجير ضد أوجه الطرد التعسفي..... 580
3. حماية المركز القانوني للأجير ضمن عقد العمل..... 581
خاتمة القسم الثاني..... 585

- خاتمة عامة..... 587
- المراجع..... 593

DAR AL AFAK
COPY



د. عبد العزيز لعروسي

- أستاذ القانون الدولي والعلوم السياسية بجامعة محمد الخامس-الرباط
- نائب عميد كلية الحقوق-أكدال، مكلف بالبحث العلمي والشراكة والتعاون
- مدير بالنيابة لمركز دراسات الدكتوراه في القانون والاقتصاد-أكدال

إن استحضار الكتاب لحزمة من التساؤلات في شقيها التشريعي والمؤسساتي، تنحو إلى تأصيل مفاهيمي للملاءمة في الحقلين الدستوري والسياسي عامة والحقوقي تحديدا؛ وذلك من خلال رصد العلاقة الامتدادية بين القانونين المغربي والدولي، وكذا افتحاص مؤشرات حركية السياسة الحقوقية كسياسة عمومية، اعتبارا لكون حقوق الإنسان تشكل حرجا لا يتجزأ من إشكالية الدمقراطية.

- ترى هل يمكن الحديث عن موجة ثالثة لحقوق الإنسان، مردها سيالات الربيع العربي التي تتمسك بتوسيع القاعدة الاجتماعية للأنظمة السياسية الحاكمة من زاوية أولى، وتبادل التأثير والتأثر بين السياسات الداخلية والخارجية الراعية إلى الدفع برهانات الملاءمة الدستورية والقانونية من زاوية ثانية؟
- ما منحى الاجتهادات القضائية في ضوء ملاءمة الاتفاقيات الدولية مع التشريع الداخلي؟
- ما مدى استجابة الممارسة الاتفاقية المغربية لاستكمال الانضمام إلى المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان من خلال تدبير التوازن بين منظومتي القانونين الوطني والدولي؟
- هل يوسع الرهان الذي كرسه دستور 2011 الارتقاء بالملاءمة إلى عتبة قانونية Seuil juridique لاستقبال مستجدات السياسة الحقوقية الدولية؟
- هل استطاعت حقوق الإنسان، لقافلة تهوضا، إثراء وحمايةً، التموضع في سياق مقاربة الالتزام بنتيجة Obligation de résultat، في مقابل فك الارتباط عن المقاربة الكلاسيكية التي ترزح فقط الالتزام ببذل عناية Obligation de moyen؟
- ما هي حصيلة ومرتكزات تحويل حقوق الإنسان من مستوى دائرة الفكر إلى مستوى سياسة عامة إجرائية تنحو منحى الإصلاح القانوني للسياسات الحكومية المتعاقبة؟
- وهل من السهولة ترحيل لقافلة عابثة من قبيل لقافلة حقوق الإنسان بوسائل وطنية محدودة، وفي إطار صيغة تعاقدية جديدة بين الدولة والمجتمع تجعل من المسألة الحقوقية أحد المداخل الأساسية لإقرار توازنات داخل الحقل السياسي والاجتماعي؟

تلك مجموعة من التساؤلات التي يسعى كتاب «حقوق الإنسان بالمغرب: ملاءمات دستورية وقانونية» لترصد إجابات عنها من زاوية القانون الدولي والقانون الدستوري وعلم السياسة وعلم الاجتماع والقانون المقارن...

Publications de la Revue Marocaine
d'Administration Locale et de Développement

Collection « Thèmes actuels »

N° 130 • 2025

Droits de l'homme au Maroc : harmonisations constitutionnelles et juridiques

Abdelaziz Laaroussi

Deuxième édition, 2025

REMALD

الرقيم الدولي: 978-9954-626-80-1

139 درهما

BAR AL AFAK